

ساعات الاطلاع
٩٤
٢٠١٣/٣/٣١



جمهورية مصر العربية

الجهاز المركزي للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات الاتصالات

السيد المهندس / رئيس مجلس الإدارة

الشركة المصرية للاتصالات

تحية طيبة وبعد ،،،

أتشرف بأن أرفق لسيادتكم تقرير الفحص المحدود عن القوائم المالية المجمعة
المختصرة للشركة المصرية للاتصالات في ٢٠١٣/٣/٣١.

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه بإتخاذ اللازم مع سرعة موافاتنا بالرد على التقرير.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

وكيل أول الوزارة

مدير الإدارة

٢٠١٣/٥/١٤

" محاسب / عادل حبيب أخنوخ "

تحريراً في: ٢٠١٣/٥/١٤.

تقرير الفحص المبدئي
عن القوائم المالية المجمعة المختصرة
للشركة المصرية للاتصالات في ٢٠١٣/٣/٣١

الى السادة / أعضاء مجلس الإدارة
الشركة المصرية للاتصالات ،،،

المقدمة :

قمنا بأعمال الفحص المحدود للميزانية المجمعة المختصرة للشركة المصرية للاتصالات " شركة مساهمة مصرية " في ٢٠١٣/٣/٣١ وكذا القوائم المجمعة للدخل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات المتممة الأخرى وإدارة الشركة هي المسؤولة عن اعداد القوائم المالية الدورية المجمعة المختصرة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) .
وتنحصر مسئوليتنا في ابداء استنتاج على القوائم المالية الدورية المختصرة في ضوء فحصنا المحدود لها .

نطاق الفحص المحدود :

فيما عدا ما هو موضح في الفقرة التالية ، قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) وفي ضوء القوانين المصرية السارية ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المختصرة عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ونقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

أساس ابداء استنتاج متحفظ

وفي ضوء فحصنا للقوائم المالية المجمعة المختصرة نشير الى ما يلي :-

١- لم نواف بالقوائم المالية للشركة المصرية بفرنسا (تابعة) في ٢٠١٣/ ٣/ ٣١ وقد اعتمدت الشركة المصرية (الأم) في جميع أعمالها على استخدام ميزانية وقائمة دخل للشركة المذكورة في ٢٠١١/١٢/٣١ بعد تقييمها بسعر الإقفال ومتوسط سعر الإقفال في ٢٠١٣/٣/٣١ ولم يتم الإفصاح عن ذلك بالقوائم المالية للشركة الأم على سند من عدم جوهريته مبالغها وفقاً لسابق رد الشركة الأم على تقاريرنا السابقة وهو ما لم نقف على صحته - بالمخالفة للبند بين (٤٠ - هـ) و٢٧ من معيار المحاسبة المصري رقم ١٧ - ونشير الي تأخر الشركة الام في نقل الاصول التي تخص الشركة التابعة لها و البالغه نحو ٢٦ مليون جنيه على الرغم من دخول الكابل الخدمة منذ الربع الأول عام ٢٠١٢ ونشير الى عدم تحصيل المصروفات المسددة من الشركة الأم للشركة التابعة خلال الفترة والاعوام السابقة والبالغه نحو ٢.٠٤٥ مليون جنيه ولم يتحدد نصيبها بعد في مصروفات صيانه الكابل البالغه نحو ٢.٤٣٥ مليون دولار وما يخصها من إيرادات بيع دوائر على نفس الكابل طبقاً لتوصية خبير الضرائب ERNST YOUNG ، مما يبرز عدم دقة أرصدة الشركة التابعة المدرجة بالقوائم المالية المجمعة . ونشير الى بلوغ إجمالي خسائرها حتى ٢٠١١/١٢/٣١ بنحو ١٣٧ ألف يورو المعادل لنحو ١.٢١١ مليون جنيه.

يتعين سرعة إجراء الفحص و التحصيل والتحصيل وتغطية حسابات الشركة التابعة بما يخصها من مصروفات وإيرادات لإظهار حسابات كل من الشركة الأم والشركة التابعة على حقيقتهم مع مراعاة أحكام معيار المحاسبة السابق الاشارة اليها.

٢- لم نواف بالقوائم المالية للشركة المصرية لخدمات الترويج الإلكتروني (شقيقه) في ٢٠١٣/٣/٣١ ونشير الى بلوغ جملة خسائرها في ٢٠١٢/١٢/٣١ نحو ٢٣.٥ مليون جنيه بسببه ١٢٢% من رأس مالها المدفوع البالغ ١٩ مليون جنيه و بنسبه ٨٤% من رأسمالها المصدر البالغ ٢٨ مليون جنيه مما يتطلب معه مخاطبة الشركة لأعمال المادة ٦٩ من قانون ١٥٩ لسنة ٨١ ، ولم نقف على وجود التزامات قانونية أو أساسية أو خلافه على الشركة الأم لتكوين مخصص بالخسائر الإضافية بنحو ٩٠٩ ألف جنيه وفقا لنتائج أعمالها حتى ٢٠١٢/١٢/٣١ والتي فاقت قيمة الإستثمار المسدد البالغ ٧.٥ مليون جنيه وذلك تطبيقا للبند (٣٠) من معيار المحاسبة رقم (١٨) "الذي يقضي بتكوين مخصص للخسائر الإضافية.....الخ . ونشير الى احتمالية تعاضم خسائر الشركة الأم بسدادها الحصة المتبقية في رأس المال البالغة ٢.٥ مليون جنيه وفقا لسابق رد الشركة على تقريرنا في ٢٠١٢-٦-٣٠، ولم نواف بالآثر المالي على الشركة المصرية من جراء اتخاذ ادارة الشركة المذكورة قرار بتجميد نشاطها مع احتفاظها برخصتها مما يستوجب موافقتنا به مع دراسة جدوى الاستمرار في الاستثمار من عدمه وفقا للقرارات المتخذة من قبل الشركة المذكورة وبما يحقق صالح الشركة المصرية.

٣- تم إعداد القوائم المالية المجمعة للشركة الأم في ٢٠١٣/٣/٣١ بإستخدام قوائم مالية لبعض الشركات التابعة والشقيقة غير معتمدة من إدارتها يتمثل ذلك في شركات (تى اى داتا والقبضة وسترا وميزك وفودافون) ، كما لم نواف بتقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية للشركات المذكورة في ذات التاريخ .

مما لم نتمكن معه من التحقق من صحه و دقه ارقامها و يستوجب ضرورة تدارك ذلك .

٤- مازال حساب الأراضي ضمن الأصول الثابتة يتضمن بعض أراضي (تخصيص بثمن - ونزع ملكية) بنحو ٥١٨ مليون جنيه (وفقا للبيانات الصادرة من الشركة) بالمخالفة لفتاوى مجلس الدولة وأخرها الفتوى الصادرة من الجمعية العمومية لقسي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بتاريخ ٢٠١٠/١/٦ ملف رقم ٢٧٥/٢/٧ والتي تأيدت بجلسة الجمعية العمومية المشار إليها في ٢٠١١/١/١٩ بناء على طلب وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي تضمنت بأن تستبعد من أصول الشركة وبقاءها ملكا للدولة ، وكذا بالمخالفة لتوصية الجهاز المركزي للمحاسبات " بإدراجها ضمن بند الأصول الأخرى كحق إنتفاع وليس ضمن بند أراضي على ان تفصح القوائم المالية عنها ضمن الإيضاحات المتممة لها باعتبارها تكلفة حق إنتفاع وأن يتم إستهلاكها في حالة وجود قيود قانونية علي مدة حق الانتفاع بتلك الاراضي " .

فضلا عن عدم إفصاح الشركة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية الكاملة في ٢٠١٢/١٢/٣١ وماقبلها عن مدى وجود اي قيود على ملكية تلك الأراضي المشار إليها بالمخالفة للبند رقم (١٧٤) من المعيار رقم ١٠ من معايير المحاسبة المصرية والذي نص على " يجب أن تفصح القوائم المالية أيضا عن مدى وجود أية قيود على ملكية الأصول الثابتة وقيمة هذه القيود-إن وجدت...الخ"

يتعين الإلتزام بتوصية الجهاز المركزي للمحاسبات والمعيار المشار إليه بهالیه .

٥ - لم تقم الشركة باستبعاد المقابل لما سبق إضافته لحساب الأصول الثابتة (بند ميانى وبنية أساسية) بنحو ١١١.٢ مليون جنيه - قيمة ما سبق صرفه وإحلاله عن حوادث السرقات التي تمت خلال عامي ٢٠١١ ، ٢٠١٢ - بالمخالفة للبند (٧٠) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الذي يوجب على الشركة استبعاد القيمة الدفترية للجزء الذي تم إحلاله ونشير إلى عدم توافر بيانات دقيقة من الجهات الفنية وتحديد ما إذا كان الجزء المستبدل مهلك دفتريا من عدمه مما يؤكد مخالفة ما جاء برد الشركة على تقاريرنا السابقة .

يتعين الإلتزام بالمعيار المشار اليه مع إجراء القيود المحاسبية اللازمة لإظهار قيمة الأصول على حقيقتها.

٦- تم إضافة نحو ٥٦ مليون جنيه لحساب الأصول الثابتة (بند كوابل نحاسية) قيمة ما سبق تنفيذه بمعرفة الشركة المصرية للاتصالات لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة خلال السنوات السابقة (وفقا للبروتوكول الموقع عام ٢٠٠٧) وذلك مقابل نطية الأرباح المرحلة بنفس القيمة بالمخالفة للفتوى السابق إستصدارها بمعرفة الشركة من مجلس الدولة عام ٢٠٠٤ .
نوصي باستبعاد تلك المبالغ من حساب الأصول تطبيقا للفتوى المشار إليها ، وفي ضوء سداد هيئة المجتمعات العمرانية قيمة تلك الكوابل بالكامل وفقا للبروتوكول المشار إليه بهالیه .

الإستنتاج المتحفظ

وفي ضوء فحصنا المحدود وبإستثناء ما جاء في الفقرات السابقة لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المجمعة المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المجموع للشركة في ٢٠١٣/٣/٣١ وعن أدائها المالي وتدفعاتها النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذات التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية .

ملاحظات أخرى

- ١- لم نواف بنتاج أعمال اللجنة المشكلة في ٢٠١٢/٧/٢ والمعاد تشكيلها في ٢٠١٢/١٠/٢٣ وذلك للوقوف على أسباب الخسائر التي منيت بها الشركة المصرية بمشروع الجزائر والبالغ نصيبها فيها نحو ٤٥٤ مليون جنيه . وقد أفادت الشركة بردودها المتكررة عن وجود مبررات خارجية نتج عنها هذا الاخفاق في المشروع ، الا اننا نؤكد على أهم النقاط التالية :-
 - أ- وجود قصور شديد في دراسات الجدوى وما اتخذ من اجراءات وقرارات أدت الى فشل المشروع .
 - ب- ارتباك قرارات مجلس الادارة منذ عام ٢٠٠٧ فيما بين قرار بيع الاستثمار أو تصفيته أو تأجيل التصفية أو التقلية ، مما أدى الى تأجيل قرار التصفية السابق اتخاذه من قبل مجلس ادارة الشركة المصرية عام ٢٠٠٧ والذي تم الغاؤه لمزيد من الدراسة - بموجب المذكرة رقم ١٧٥٣ في ٢٠٠٧/١٢/١٧ - على الرغم من بلوغ خسائر المشروع حينئذ نحو ١٨٩ مليون دينار جزائري فقط حتى ٢٠٠٧/٩/٣٠ واستمرت الشركة في الانفاق على المشروع مما أدى الى تعاضم خسائره وبلوغها نحو ١٣ مليار دينار جزائري عام ٢٠٠٩ والذي اتخذ على اثره قرار التصفية السابق ارجاؤه .
 - ج- لم نتحقق من كيفية التصرف من قبل الادارة المشتركة لشركة CAT في اصول المشروع نظرا لعدم موافقتنا بموقف التصفية منذ اتخاذ قرار التصفية عام ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٣/٣/٣١ .
 - د- لم نوافنا الشركة بنصيبها في الالتزامات المحتملة - الناتجة عن قرار التصفية - عن عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ والربع الأول من عام ٢٠١٣ والتي لم يتم الافصاح عنها بايضاحاتها المتممة بالمخالفة للبند رقم (٤٠ أ) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) بند الافصاح ، على الرغم من قيام الشركة بتكوين مخصص مطالبات بنحو ٣.٥ مليون جنيه لمواجهة الاحكام الابتدائية الصادرة ضد شركة CAT بالجزائر .
 - هـ- لم نوافنا الشركة بالاحكام النهائية للقضايا السابقة الاشارة اليها ضد شركة CAT .
 - و- لم نواف بنتيجة الدراسة القانونية المعدة بمعرفة مكتب "بيكر اند ماكينزي " بشأن رفع دعوة تحكيمية على الحكومة الجزائرية وما سوف يترتب عليها من اثار مالية وقانونية .
- يتعين تحديد المسؤولية بشأن الاخفاق في المشروع وموافقتنا بكافة ما سبق الاشارة اليه .

- ٢- تضمنت إستثمارات مالية متاحة للبيع إستثمارات الشركة الأم في الشركة العربية لتصنيع الحاسبات والذي أبرز سداد الشركة المصرية لمبلغ ٢.٤٥٠ مليون جنيه منذ ٢٠١٠/١٢/٥ والتي تمثل اكمال نصيبها البالغ ٧ مليون جنيه في رأس المال المصدر للشركة المذكورة إلا انه لم يتم تسجيل القيمة المشار إليها بالسجل التجاري للشركة المذكورة حتى ٢٠١٣/٣/٣١ (بدعوى إحجام باقي المساهمين عن اكمال سداد حصتهم) وقد تلاحظ تدهور نتائج أعمال الشركة المذكورة في ٢٠١٢/٩/٣٠ - اخر قوائم تم موافقتنا بها - وبلغ إجمالي خسائرها ٤١ مليون جنيه بنسبة ٩٠% من رأسمالها المدفوع البالغ ٤٥.٥ مليون جنيه -بعد موافقة مجلس إدارة الشركة المصرية على سداد المبلغ المشار إليه- والنتيجة تؤكد صحة رأي قطاع الإستثمار في رفض الدخول في هذا الإستثمار (عام ٢٠٠٣) وبناء على ما سبق عرضه الأمر يستوجب تخفيض رأسمال الشركة المصدر بالمدفوع بتطبيق أحكام المادة ١٠٨ من اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لسنة ٨١ مع رد ما سددهته الشركة المصريه بالإضافة لقوائده مع تقييم جدوى الإستمرار في الإستثمار من عدمه وفقاً للمؤشرات الفعلية لنتائج الشركة المذكورة وتبعاتها على الشركة المصرية ولنص المادة ٦٩ من قانون ١٥٩ لسنة ٨١ .

٣- أظهرت القوائم المالية المجمعة للشركة الأم اجمالي خسارة لشركة سنترال المجموعة (تابعة) بنحو ١٣,٩ مليون جنيه بنسبه ٥٥,٦% من راسمالها البالغ ٢٥ مليون جنيه مما يشير لتدهور نتائج اعمالها وأثره على نتائج أعمال الشركة الأم على الرغم من وجود سيطره لها على قرارات الشركة التابعة .

يتعين دراسته كإفاه الظروف التي تمر بها الشركة المذكورة و العمل على النهوض بنتائج أعمالها لما لذلك من أثر على نتائج أعمال الشركة الأم مع اعداد الدراسة اللازمة لتقييم جدوى الاستمرار فيها من عدمه وفقا للحلول المقترحة من ادارتها وأثرها على نتائج اعمالها .

٤- لم يتم الانتهاء من تصفيه الشركة الوطنية (شقيقه) والمزمع تصفيتها منذ عام ٢٠٠٧ - السابق عمل اضمحلال لها بكامل قيمه - وهو ما لم يتم حتى تاريخه .
يتعين موافقتنا بأسباب ذلك .

٥ - لم نوافق بكافه القوائم المالية للشركات المستثمر فيها المتاحة للبيع عن الفترة المنتهيه في ٢٠١٢/١٢/٣١ و ٢٠١٣/٣/٣١ وكذا تقرير مراقب الحسابات عنها وقرارات مجالس ادارتها - على الرغم من وجود ممثلين للشركة الام في مجالس ادارة تلك الشركات تفاضوا منها نحو ٢,٢ مليون جنيه خلال الربع الاول من عام ٢٠١٣ - للوقوف على نتائج أعمالها .

يتعين سرعة موافقتنا بها .

مراقبو الحسابات

عبدالله

ماكلين بولس

" محاسبه/جاكلين بولس " " محاسبه/عبيد طلعت "

رضوه ام

" محاسبه / رضوه محمد أمين "

مدير عام

نائب مدير الإدارة

عاطف صبحي حسن

" محاسب / عاطف صبحي حسن "

وكيل الوزارة

نائب أول مديرية الإدارة

إلي نعيم زكي

" محاسبه / إلي نعيم زكي "

يعتمد

وكيل أول الوزارة

عادل حبيب أخنوخ

" محاسب/ عادل حبيب أخنوخ "

تحريراً في : ٢٠١٣/٥/١٤